البورصة تعطل أعمالها الأحد المقبل

أعلنت بورصة الكويت عن تعطيل أعمالها الأحد المقبل الموافق 1 يناير 2017 بمناسبة حلول رأس السنة الميلادية.
وأضافت البورصة في بيان على موقعها الالكتروني أن الدوام الرسمي سيستأنف كالمعتاد اعتبارا من يوم الاثنين الموافق 2 يناير 2017.

ملف التوقعات الاقتصادية: 2017 «عام صعب آخر»!

«الفائدة».. «التضخم».. «الائتمان» ملفات ساخنة في العام الجديد

«المركزي» في 2017.. تحديات واستحقاقات

أحمد موسى

انقضى عام 2016، وأبى أن يطوي معه صفحة مليئة بالمتاعب الاقتصادية التي تواجهها الكويت، ليشكل العام 2017 تحديا جديدا في العديد من الملفات أهمها السياسة النقدية التي تعد رمانة الميزان وصمام الأمان للاستقرار النقدي والمالي للبلاد. وتتمثل التحديات التي تواجه البنك المركزي صانع السياسة النقدية، في كثير من الملفات على رأسها الفائدة والحفاظ على قوة الدينار أمام جموح الدولار بالإضافة إلى ارتفاع تكاليف الإقراض وتباطؤ في الائتمان بفعل عدد من العوامل منها تباطؤ البيئة التشغيلية التي خلفتها أزمة النفط. وفيما يلي ابرز الملفات أمامه:

1 أسعار الفائدة

تشير التوقعات إلى اتجاه «المركزي الأميركي» إلى تسريع وتيرة زيادة الفائدة في 2017 بعد أن اقتصرت على مرة واحدة هذا العام وهو ما يعني رفع الفائدة بالكويت البالغة حاليا 2,5٪ نتيجة الارتباط الوثيق والتاريخي بين رفع الفائدة أميركيا وكذلك محليا، فقرار رفع الفائدة وتوقعات بمزيد من الزيادة تعني أعباء مالية إضافية على القطاع الخاص الذي يعاني في الوقت الراهن من تباطؤ البيئة التشغيلية بالإضافة إلى تخمة في سيولة البنوك. وسيكون 2017 اختبارا لمدى إمكانية فك المركزي الكويتي الارتباط مع سياسة الاحتياطي الفيدرالي، خاصة ان السياسة لنقدية الكويتية ظلت لسنوات مرآة عاكسة للسياسة النقدية الأميركية.

2 الدينار

يأتي انخفاض الدينار خلال الفترة الماضية على رأس القضايا التي أثارت الجدل وفتحت الباب أمام التكهنات بمزيد من الضغط مستقبليا على الدينار بعد تراجعه لأدنى مستوى أمام الدولار في 8 سنوات وتحديدا عند 306,85 فلوس وذلك على الرغم من تماسك اغلب عملات الدول الخليجية التي تعاني من نفس البيئة الاقتصادية المشابهة للكويت في حين أن الكويت تربط عملتها منذ عام 2007 بسلة عملات غير معروفة الأوزان النسبية لتلك العملات حتى الآن. ويشكل ارتفاع الدولار أمام الدينار عاملا ايجابيا يصب في صالح ميزانية الكويت حيث يأتي قرابة 90٪ من إيرادات البلاد من صادراتها النفطية.

3 التضخم

يأتي ملف التضخم الأكثر جدلا حاليا بعد وصوله في الكويت الى مستويات كبيرة بلغت 3,8٪ بعد رفع أسعار البنزين وهو ما يستدعي معه التحرك مستقبلا إذا ما استمرت الزيادة، خصوصا ان الدولار يواصل صحوته امام سلة العملات العالمية، حيث يأتي هذا في الوقت الذي يتم استيراد نحو 90٪ احتياجات الكويت. وجاء هذا الملف بسبب اتجاه السياسة المالية الى اتخاذ قرارات لتخفيض الدعم، ما فتح تضاربا بين السياستين المالية والنقدية. وفي تقرير حديث لصندوق النقد الدولي، توقع الصندوق ارتفاع التضخم إلى 3,8٪ في 2017 من مستواه في 2016 البالغ 3,4٪ ليكون بذلك مستوى التضخم في الكويت الأعلى خليجيا مع توقعات بانخفاضه في السعودية التي تحتل المرتبة الأولى حاليا من 4٪ في 2016 على 2٪ فقط في 2017.

4 انكشافات مصرفية

ستكون أمام «المركزي» مهمة ثقيلة أمام الانكشاف الكبير للبنوك على سوق الأسهم الذي يعاني منذ فترة طويلة من عدم الحراك، حيث تبلغ نسبة أسهم الشركات المقدمة كرهون لدى البنوك إلى 22٪ من إجمالي الضمانات وبقيمة إجمالية تقارب ملياري دينار، فيما تبلغ نسبة استثمارات البنوك في الأسهم حوالي 22,8٪ من إجمالي استثماراتها. وبجانب الأسهم هناك انكشاف كبير على العقار حيث وصل إجمالي انكشاف البنوك على قطاع العقار إلى نصف المحفظة الائتمانية تقريبا. وتظل البنوك منكشفة بشكل كبير على سوق العقار وارتباطه بحجم القروض، سواء بشكل مباشر من خلال القروض المقسطة أو بشكل غير مباشر من خلال التسهيلات الائتمانية لقطاع العقار حيث زاد الانكشاف بنحو مطرد منذ عام 2012 ليبلغ في 2015 نحو 20,7 مليار دينار.
فيما زاد استخدام العقارات كضمانات لتشكل 61٪من إجمالي الضمانات لدى البنوك في عام 2015 مقارنة بنسبة 44,5٪ في عام 2011.

5 متاعب الائتمان

ستكون أمام «المركزي» مهمة إنعاش الوضع الائتماني الذي يشهد تباطؤا وتنبنبا منذ عام 2015، فخلال سبتمبر 2016 سجل الائتمان الممنوح من قبل القطاع المصرفي الكويتي نموا خجولا لم يتخط النقطة المئوية. وبحسب مراقبين فإن احتمالات زيادة الفائدة ستجذب مزيدا من الودائع إلى البنوك في الوقت الذي تشهد فيه تخمة ونموا متتاليا من الودائع الحكومية وودائع القطاع الخاص، فيا سيظل هناك ترقب مصرفي لملف المخصصات بعد تشديد المركزي على ذلك الملف خلال الفترة الماضية حيث بلغت المخصصات بنهاية التسعة الأشهر الاولى من العام 405,5 ملايين دينار تعادل نحو 23٪ من صافي الايرادات التشغيلية للقطاع المصرفي.

6 القرصنة.. آخر الملفات الصعبة

هناك ملف أصبح في غاية الأهمية في عام 2017 وهو أنظمة الحماية للشبكات الإلكترونية وأنظمة المعلومات لدى البنوك بعد عمليات الاحتيال والقرصنة البنكية بعد الكشف عن محاولات غش واحتيال تعرض لها بنك الكويت الدولي من خلال استخدام 22 بطاقة مصرفية مستنسخة، خاصة بعملاء البنك في أجهزة السحب الآلي، وذلك في الولايات المتحدة الأميركية. ورغم تمكن البنك من ضبطها من دون خسائر مالية حسب إعلانه، الا أن الملف سيكون بين الأصعب في السنة المقبلة.

هل سيفك «المركزي» الارتباط مع «الفيدرالي الأميركي» في 2017؟

الانكشاف على الأسهم والعقار يفرض المزيد من التحديات

حماية البنوك من عمليات الاحتيال والقرصنة أولوية قصوى

التضخم.. ورطة أتت من وزارة المالية بعد خفض دعم البنزين

الاحتيال المصرفي والقرصنة الإلكترونية.. ملف يفرض التحرك السريع

برج بنك الكويت المركزي الجديد حيث يتم رسم السياسة النقدية المدافعة عن جاذبية العملة واستقرار النظام المصرفي

السويد تصدّرت القائمة.. والإمارات الأولى عربياً

الكويت الـ 8 عربياً والـ 84 عالمياً لأفضل البلدان للأعمال في 2017

تراجعت الولايات المتحدة الأميركية في قائمة «فوربس» لأفضل الدول لقطاع الأعمال من مركزها الأول المسجل عام 2006، وذلك نتيجة تراجع الحرية النقدية وارتفاع مستويات البيروقراطية.
وفرضت قيود فيدرالية على أكثر من 180 مؤسسة وجهة اقتصادية في أميركا منذ 2009 بتكلفة سنوية قدرها 80 مليار دولار بعد خطط إنقاذ شركات كبرى في أعقاب الأزمة المالية العالمية، ولن تسفر خطط المرشح الجمهوري دونالد ترامب المحتملة بفرض تعريفة جمركية على الواردات الأجنبية عن تحسين موقعها في التصنيف.
وتصدرت السويد للمرة الأولى قائمة «فوربس» لأفضل الدول لقطاع الأعمال في العالم خلال 2017 مقارنة بمركزها السابع عشر عام 2006، حيث شهدت «ستوكهولم» على مدار العقدين الماضيين تحولا في قواعدها المالية، بينما حلت الكويت في المرتبة الـ 8 عربيا والـ 84 عالميا لأفضل الدول لقطاع الأعمال في العالم بإجمالي متوسط دخل الفرد من الناتج المحلي 29 ألف دولار.
وجاءت الإمارات في المرتبة الأولى من بين الدول العربية والـ 33 على مستوى العالمي بإجمالي متوسط دخل فرد من الناتج المحلي ما يعادل 23 ألف دولار، في حين حلت مصر في ذيل قائمة أفضل الدول للأعمال في 2017 في المرتبة الـ 11 عربيا والـ 103 على مستوى العالم.
واحتلت نيوزيلندا المرتبة الثانية في التصنيف رغم أن اقتصادها يقل عن أبرز الدول في المراكز الأولى، وذلك بسبب سياسات الخصخصة التي طالت عدة قطاعات حكومية في البلاد من بينها المصارف والاتصالات.
واعتمدت «فوربس» في تصنيفها لـ 139 دولة على عدة عوامل من بينها حقوق الملكية والابتكار والسياسة الضريبية والتكنولوجيا ومعيار الفساد والحريات النقدية والتجارية.
علاوة على ذلك، تقيس «فوربس» مدى البيروقراطية التي تواجه المستثمرين في قطاع الأعمال بكل دول بالقائمة بالإضافة إلى أداء سوق الأسهم وحماية المستثمر.
وأخذت المجلة في اعتبارها أيضا تقارير نشرت في «فريدوم هاوس» و«هيريتيدج فاونديشن» والمنتدى الاقتصادي الدولي ومنظمة الشفافية الدولية.

كيف تصدرت السويد القائمة؟

● قررت السويد خفض العمالة بالقطاع العام ومزايا ذوي الاحتياجات الخاصة لتشجيع التوظيف بالإضافة إلى خفض الضرائب، رغم أنها لاتزال مرتفعة مقارنة بالدول المتقدمة، كما فرضت ضريبة على الثروات عام 2007.
● حقق الاقتصاد السويدي، الذي وصل حجمه إلى 493 مليار دولار في 2015، نموا بنسبة 4,2٪ العام الماضي وتفوق عليه فقط اقتصاد لوكسمبورغ وإيرلندا.
● لدى السويد مستوى منخفض من الديون الحكومية مقارنة بدول الاتحاد الأوروبي واستفادت جيدا من سياسات التجارة الحرة، وحقق الميزان التجاري فائضا سجل 5,2٪ من الناتج المحلي الإجمالي في العام الماضي.
● تمتلك السويد علامات تجارية بارزة على مستوى العالم من بينها «إيكيا» للأثاث و«فولفو» للسيارات و«إريكسون» للتقنية و«H&M» كما أصبحت ملاذا للشركات التكنولوجية.
● شارك في تأسيس تطبيق «سكايب» السويدي «نيكلباس زينستورم» عام 2003، وتم الاستحواذ عليه من جانب «إيباي» عام 2005 مقابل 2,6 مليار دولار ثم اشترته «مايكروسوفت» لاحقا.
● تعد السويد أيضا موطنا لشركتين ابتكرتا أبرز الألعاب الإلكترونية في العالم.

مصر ضمن أسوأ الدول للأعمال خلال العام القادم

نيوزيلندا احتلت المرتبة الثانية بسبب خصخصة المصارف والاتصالات

أفضل الدول للأعمال في عام 2017

الترتيب	الدولة	حجم الناتج المحلي الإجمالي (بالمليار دولار)	التصنيف من حيث الأعباء الضريبية
1	السويد	493	27
2	نيوزيلندا	174	11
3	هونغ كونغ	310	3
4	آيرلندا	238	5
5	المملكة المتحدة	2800	10
6	الدنمارك	295	7
7	هولندا	753	19
8	فنلندا	230	13
9	النرويج	388	25
10	كندا	1600	16

أفضل الدول العربية للأعمال في عام 2017

الترتيب	الدولة	متوسط دخل الفرد من الناتج المحلي الإجمالي (بالألف دولار)	الترتيب العالمي
1	الإمارات	23	33
2	المغرب	2,9	51
3	عمان	15,6	52
4	قطر	74,7	54
5	البحرين	23,4	60
6	الأردن	4,9	71
7	السعودية	20,5	80
8	الكويت	29	84
9	تونس	3,9	87
10	لبنان	8,1	92
11	مصر	3,6	103